يكون فعال مجدوداً عنه، يقول، هي معدولة عن المعارف وليست أعلاماً، فإذا سميت بها لم ترد ذلك المعنى لتغيره بالتسمية وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهب بني تميم إذا كان إنما دخل فيها بمضارعتها الفعل واسمه وعدل عن الفعل بمنزلة عدل امس في الرفع في لغة تميم معرباً عن المبني وكعدل آخر نكرة عن المعرفة وقد تعد له عن النكرة لأن الفعل نكرة مذكر وتنوي التعريف والتأنيث، ويمكن عدله عن المرة الواحدة من المصدر في الأمر والنهي فيكون العدل عن مؤنث[1].

وقوله بل هي أقوى:

يريد: فعال أقوى على الاعراب من الفعل إذا نقل إلى التسمية، والدليل على وجود ذلك في نفوس العرب ان الصفة إذا سمى بها روعي فيها بعض الحكم والفعل لا يفعل به شيء من ذلك.

ألا ترى أنهم إذا نكروا الصفة بعد التسمية بها نحو أحمر منعوا الصرف، والفعل إذا سمى به نحو اذهب وتغلب صرفوا في النكرة، وكأنهم لمحوا هذا إلا أنه غلب قياس تميم.

قوله أربعة أقسام لا يحصى كل قسم منها:

أحدهما أسماء الأجناس كغزال. والثاني صفة كجراد، والثالث مصدر: كذهاب والرابع جمع كسحاب. ومنع القياس في العدل من الزائد على الثلاثة إلا فيما سمع. ومنع القياس في فعال إلا في الأمر الثلاثي والصفة في النداء، وغير ذلك مسموع[2] وهذا نص بقياسه في الأمر والنداء فقطوا

---

(1) هذا قول سيبويه والمبرد يرده ويؤيد رأي الحجازيين لأنهم يجرونه مجراه الأول فيكسرون ويقولون حذام في كل حالات الأعراب وبنو تميم يقولون هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام.

المخصص 17/66

(2) قال أبو سعيد: سيبويه يرى أن فعال في الأمر مطرد قياسها في كل ما كان فعله ثلاثياً من فعل أو فعل أو فعل فقط ولا يجوز القياس فيما جاوز ذلك إلا فيما سمح من =